تدهـــور المنتـــزه الحضرى النحلى أحد انعكـــاسات أزمـــة الاستراتيجيـة البيئيـة

إيمان القارسي

تدهـــور المنتـــزه الحضـــري النحلي: أحد انعكاسات أزمـــة الاستراتيجية البيئية ..... إيمان القارسي

مع إنشاء وزارة البيئة والتنمية المستدامة في عام 1991، بدأت تونس في اعتماد استراتيجية بيئية من خلال إطلاق العديد من البرامج العمرانية والبيئية مثل "البرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية" في عام 1996. ويهدف هذا البرنامج إلى إنشاء مائة منتزه حضري موزع على جميع الولايات من خلال تحويل بعض المواقع الغابية المتاخمة للمدن لمناطق ترفيهية وثقافية، مع الحد من التوسع العمراني. وتأتي هذه السياسة استجابة لالتزام تونس بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة، والذي ترجم من خلال توقيعها على العديد من الإتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالمسألة البيئية والمناخية[15]. سعت تونس للتموقع بين البلدان المغاربية والأفريقية لتكون شريك فاعل للدول الغربية

[15] *لمعرفة* المزيد عن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وكذلك الإطار القانوني التونسي المتعلق بالمسألة البيئة، يمكنكم الاطلاع على مقال حياة العطار بعنوان، *"اعمال الحقوق البيئيّة في تونس. بين منظومة قانونية ثريّة وواقع مأزوم"*، *FTDES [En ligne]*، 2023/07/20. URL : https://ftdes.net/ar/mise-en-oeuvre-des-droits-environnementaux-en-tunisie-un-systeme-juridique-solide-face-a-une-realite-en-crise/

للحصول على تمويلات من قبل المانحين الدوليين[16] ليس بالهدف الوحيد بل يخفي ايضا رغبة النظام السياسي في تلك الفترة في تلميع صورته على المستويين الوطني والدولي.

حال إنشائها، تم تكليف وزارة البيئة والتنمية المستدامة بمهمة تنفيذ وتخطيط مشروع البرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية. وفقا لتقرير دائرة المحاسبات الذي نشر في شهر جويلية 2010، تم تهيئة 34 منتزه فقط بشكل كامل الى حدود سنة 2009[17] في حين أن العديد من الحدائق الأخرى لم تهيأ إلا بصفة جزئية[18]. وقد حالت العديد من الصعوبات دون إتمام المشروع، نذكر على سبيل المثال غياب إطار إجرائي يسهل عملية التنسيق بين الأطراف المتدخلة وصعوبة اختيار المواقع والاشكاليات العقارية للأراضي بالإضافة الى المشاكل المالية. لكن المهمة الأكثر تعقيدا كانت إدارة وصيانة المنتزهات التي تم انجازها، اذ حالت العديد من الصعوبات دون اتمام المشروع، نذكر على

---

[16] Guillaumet, Anne. « La place de la nature dans la société tunisienne Les empreintes du politique sur l'environnement », *Le Carnet de l'IRMC*, [En ligne] http N° 20, juin-octobre 2017, pp. 19-22, p. 19 URL :irmc.hypotheses.org/2145.

[17] دائرة المحاسبات، البرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية، التقرير السنوي عدد 25، 2010/07/06، ص. 73 - 108، ص. 74

URL/http://www.courdescomptes.nat.tn/Fr/thematiques_58_4_0_5_18_0000_0000_Le%20Programme%20National%20des%20Parcs%20Urbains%20__121

[18] Loukil, Basma. *Civilités et incivilités dans les parcs et jardins publics au Nord-Est de la Tunisie. Interactions entre gestionnaires et pratiques sociales*, Thèse de doctorat, ISA-CM, 2013, p : 137

سبيل المثال غياب إطار إجرائي يسهل التنسيق بين الأطراف المتدخلة وصعوبة اختيار المواقع والاشكاليات العقارية للأراضي بالإضافة الى التحديات المالية. لكن المهمة الأكثر تعقيدا كانت إدارة والتصرف في المنتزهات التي تم انجازها. خاصة وان العديد منها كان يعاني منذ إنشائه من نقص الموارد الكافية لتهيئتها ولإدارتها، سيما تلك المفوضة إلى السلطات المحلية.

في أعقاب ثورة 2011، تدهور وضع المساحات الخضراء في تونس بشكل حاد، حتى بالنسبة لتلك التي كانت تتمتع باهتمام أكبر من قبل القائمين على مشروع المنتزهات، ومن بينا منتزه النحلي في أريانة ومنتزه فرحات حشاد في رادس ومنتزه المروج، ويكمن ملاحظة هذا التدهور من خلال انخفاض كبير في جودة المرافق والمعدات وتراجع اعمال النظافة والصيانة. ويعكس هذا التراجع مدى فقدان تونس لاستراتيجيتها البيئية، التي كانت تعتبر ذات يوم أولوية وطنية خاصة وان مشروع المنتزهات كان عنوان وواجهة هذا التمشي.

منتزه النحلي، موضوع تقريرنا، افتتح سنة 1997، وقد تم تصميمه وتهيئته بشكل ملحوظ واستفاد لسنوات من عمليات الصيانة. وقد ظل يعتبر على مدى سنوات أحد أهم الحدائق الحضرية في البلاد التي تعرف اقبالا كبيرا من قبل العائلات خاصة

منها الأكثر هشاشة، وذلك بسبب تموقعه بالقرب من الاحياء السكنية وتقديمه لخدمات زهيدة الثمن. ومع ذلك، فقد عانى خلال السنوات الاخيرة من تدهور تدريجي بسبب عدة عوامل، أهمها قلة أعمال الصيانة بالإضافة الى التأجيل المستمر لأشغال الترميم والتهيئة والتي لم تنطق الا مع سنة 2021. لكن منذ ذلك التاريخ، عرفت الاشغال انقطاعا في العديد من المناسبات، مما يثير تساؤلات بشأن انتهاء الاشغال وحول الوضع الراهن للمنتزه الذي أصبح عبارة عن حضيرة بناء لا تقدم حتى الخدمات الأساسية للزوار الذين يستمرون في التردد عليه حتى الآن.

وفي هذا التقرير، سنتوقف عند مظاهر التدهور التي لوحظت في منتزه النحلي وأسبابها. وتحقيقا لهذه الغاية، قمنا باجرينا مقابلات واتصالات مع رئيس قسم بإدارة التجميل الحضري التابعة للوكالة الوطنية لحماية المحيط لتحديد العوامل المسؤولة عن تردي الوضع في المنتزه، وكذلك أسباب التعليق المتكرر لأشغال الصيانة. ويندرج هذا العمل في إطار دعم الحق في مساحات خضراء سليمة وصحية داخل النسيج الحضري والمساواة في توزيعها وادارتها لتحقيق جودة حياة أفضل لجميع المواطنين مما يمثل بدوره دعما للعدالة البيئية بمفهومها الأشمل.

1. تدهور منتزه النحلى: عندما تفقد الحدائق الخضراء بريقها

بفضل موقعه داخل منطقة جبلية محاطة بالغابات، ومساحته الشاسعة التي تبلغ 30 هكتارًا، ونموذج تهيئته والمعدات والمرافق التي تم وضعها، تميز منتزه النحلي عن بقية المنتزهات الأخرى خاصة منها التي لم يتم تهيئتها بالكامل وتفتقر الى اغلب المعدات[19]. حيث حضي باهتمام خاص من قبل السلطة السياسية التي منحته قيمة وطنية[20] وجعلت منه واجهة للإستراتيجية البيئية، ودليلا على نجاح البرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية.

تحت اشراف المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتونس والوكالة الوطنية لحماية المحيط اعتمد مشروع تهيئة منتزه النحلي على ثلاثة محاور رئيسية: تهيئة المساحات الخضراء، تركيز مرافق ترفيهية وبنى تحتية وتثمين الفضاء الطبيعي[21]. كما تضمنت الاشغال إنشاء مسلك صحي داخل المنطقة الغابية، وبحيرة مع

---

[19] Loukil Besma, Bettayeb Taoufik et Donadieu Pierre. « Les Modalités de gestions et d'entretien des parcs en Tunisie : Le cas de la région de Tunis », *Projet de Paysage*, [En ligne], 8/2012, pp. 1-13, p. 4.
URL: https://journals.openedition.org/paysage/15969

[20] Guillaumet, Anne. « La place de la nature dans la société tunisienne Les empreintes du politique sur l'environnement », *op. cit*., p: 19.

[21] Ben Ismail, khawla. *« Amenagements forestiers et perception des visiteurs dans le parc urbain de nahli»* Licence Appliquée en géographie, Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis, 2014-2015, p: 25.

نافورة، وتهيئة فضاء للتنزه وفضاء ألعاب للأطفال وملاعب رياضية وتشييد متحف بيئي ومكتبة ومقهى، بالإضافة إلى المرافق الضرورية مثل شبكات المياه والكهرباء والمرافق الصحية والسياج. كما تميز المدخل الرئيسي بجمالية على مستوى التصميم اذ زين بالأشجار والزهور والعشب والمقاعد والأرصفة المبلطة، مما جعله يتميز بالدفء والحفاوة. وبشكل عام، تم تصميم المنتزه وفقًا للمعايير الأساسية، وتم تكليف الوكالة الوطنية لحماية المحيط بإدارته وبالتالي الاستفادة من امتيازات تتمثل خاصة في اعتماد سياسة تصرف ورصد ميزانية خاصة مع توفير فريق عمل ميداني[22].

ومع ذلك، لم يسلم منتزه النحلي بعد الثورة من التدهور الذي أصاب العديد من الأماكن العامة في جميع أنحاء البلاد. وتعرضت معظم عناصره وتجهيزاته تدريجيا للتدهور، فقد المدخل الرئيسي، الذي كان في الماضي نقطة قوة جذابة، جماليته بسبب قلة أعمال البستنة والري، وتوقف النافورة عن العمل أدى إلى جفاف البحيرة، أما فضاء الألعاب المخصص للأطفال فقد تداعت تجهيزاته كليا مما يجعل استخدامه مستحيلاً، كما تم إغلاق الملاعب الرياضية بسبب تدهور حالتها،

[22] Loukil Besma, Bettayeb Taoufik et Donadieu Pierre. « Les Modalités de gestions et d'entretien des parcs en Tunisie : Le cas de la région de Tunis », *op. cit.*, p: 7.

وتوقف نشاط المقهى الذي كان يوفر بعض المداخيل بالإضافة إلى ذلك، تعاني الشبكة الكهربائية داخل المنتزه من تلف، مما يشكل تهديدا لسلامة الزوار، اما المرافق الصحية فقد وصلت الى وضع كارثي جراء غياب الشبه الكلي لأعمال الصيانة والنظافة وصارت تشكل تهديدا على صحة مستعمليها. وقد لوحظ في السنوات الأخيرة تفاقم القاء النفايات خاصة في المنطقة الغابية. كل هذه المظاهر ساهمت في خلق جو غير ملائم للاسترخاء والتنزه.

وتفاقم الوضع مع أشغال الترميم والصيانة الجارية منذ شهر مارس 2021، فبدلاً من تحسين حالة المنتزه تسببت هذه الأشغال في المزيد من التدهور نظرا لتوقفها عدة مرات ولفترات طويلة والتراخي في انجاز المشروع واتمامه في الآجال المحددة فأصبحت العديد من أجزاء المنتزه عبارة على حضيرة تتخللها أكوام من الرمال والحصى، مع مواد بناء متناثرة، بالإضافة الى توقف جل المرافق عن العمل حتى الأساسية منها كالمرافق الصحية.

الوضع الحالي لحديقة النحلي: أشغال غير مكتملة، مواد بناء ملقاة في كل مكان، ألعاب غير صالحة للاستعمال، نفايات متناثرة على الأرض. المصدر: المؤلف (2023/29/05)

2. العوامل المسؤولة عن تدهور منتزه النحلي:

ساهمت العديد من العوامل في تدهور منتزه النحلي، اهمها الوضع القانوني للوكالة الوطنية لحماية المحيط وعدم الاستقرار الإداري داخلها، فضلا عن المشاكل المتعلقة بالوضع العقاري للأراضي وصعوبات أخرى متعلقة بالري.

1.2 غياب الصفة القانونية للوكالة الوطنية لحماية المحيط للتصرف في المنتزهات الحضرية

خلال مقابلة اجريناها مع أحد رؤساء الاقسام بإدارة التجميل الحضري التابعة للوكالة الوطنية لحماية المحيط حدثنا فيها عن أهم المشاكل التي تعيق الحفاظ على المنتزهات وحسن استغلالها. إحدى هذه المشاكل هي عدم وجود صفة قانونية للوكالة نظرا لأن وصايتها الحالية للتصرف في المنتزهات مؤقتة وغير رسمية. فبمقتضى القانون رقم 2005-90 المؤرخ في 3 أكتوبر 2005 المتعلق بالمنتزهات الحضرية، ينبغي أن يتم استغلال وإدارة هذه الفضاءات من قبل السلطات المحلية، لكن هذه الأخيرة امتنعت عن استلام هذه المهمة بسبب ضعف الإمكانيات المادية والبشرية لأغلب البلديات التي من شأنها أن تمكنها من التصرف في منتزهات بحجم منتزه النحلي. وفي ظل

الضبابية التي تحوم حول الصفة القانونية للوكالة فإن عملية استغلال وتثمين منتزه مثل منتزه النحلي تبقى محدودة وغير فعالة رغم امكانياته ومميزاته، خاصة وان الوكالة ليست مخولة لإبرام عقود مع خواص لتأجير مساحات تمكنها من خلق موارد قادرة على سد فجوة الميزانية[23]، كما انها ليست مؤهلة للجوء للتّقاضي في حالة وقوع نزاع مع أحد المستغلين.

وفي هذا السياق، تم عقد اجتماع وزاري في سبتمبر 2013 لمناقشة وضع المنتزهات الحضرية، وتم التأكيد على ضرورة ايداع المنتزهات الى السلطات المحلية، وفقا لما ينص عليه القانون، وتمت دعوة وزارة الداخلية إلى مراجعة القانون 90 لسنة 2005 من أجل إعداد مشروع قانون يوضح صلاحيات رؤساء البلديات في التصرف في المنتزهات الحضرية. كما شددت توصيات الاجتماع على ضرورة تعزيز البلديات في هذا الاتجاه من خلال رصد ميزانية قدرها 2. 1 مليون دينار لترميم وصيانة المنتزهات التي تضررت بعد الثورة، فضلا عن توفير اعتمادات سنوية للبلديات لمساعدتها على تحمل التكاليف المتعلقة بإدارة المنتزهات الحضرية. ولكن حتى الآن، لم يتم تفعيل أي من هذه التدابير.

[23] دائرة المحاسبات، البرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية، ص. 82.

2.1. المسألة العقارية

المسألة العقارية هي كذلك احدى النقاط الشائكة التي طرحت في الاجتماع الوزاري لعام 2013، وذلك لان نقل المنتزهات إلى السلطات المحلية لا يستقيم الا مع تسوية وضعيتها العقارية. ولهذا الغرض تم اقتراح إنشاء لجنة داخل وزارة الداخلية، تتألف من ممثلين عن وزارة أملاك الدولة والبلديات المعنية لحل القضايا المتعلقة بالمنتزهات الحضرية. فمنذ انطلاقه، واجه برنامج المنتزهات الحضرية هذه المسألة اذ لم يتم تحديد الوضعية العقارية للعديد من المواقع التي حولت الى منتزهات[24] بما في ذلك منتزه النحلي، وقد أدى ذلك إلى صعوبات في استغلال هذه المساحات وتطويرها. ووفقا لرئيس قسم بإدارة التجميل الحضري، فإن الوضعية العقارية العالقة لا تشجع على القيام بتحسينات وانجازات في المنتزهات، خوفا من مطالبة المالكين باسترجاع اراضيهم.

3.2 غياب الاستقرار الإداري داخل الوكالة الوطنية لحماية البيئة

منذ ثورة 2011 عرفت الوكالة الوطنية لحماية البيئة العديد من المشاكل الداخلية من بينها الايقالات والتعيينات

[24] دائرة المحاسبات، البرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية، ص. 75.

المتكررة للمديرين العامين، فمنذ شهر جانفي 2023، بقيت الوكالة تدار من قبل مدير مؤقت الى حدود شهر جوان 2023 تاريخ تعيين المدير العام الجديد. أثرت هذه الاضطرابات على مستوى مردود الإدارة وسياسة تصرفها في المنتزهات المعهودة لها[25] وتعطل اشغال الصيانة، كما جاء في تصريح رئيس قسم بإدارة التجميل الحضري. كما أدى غياب الاستقرار الإداري إلى تراجع مردود فرق العمل الميداني. وقد لوحظ الإهمال والتهاون تقريبا في كافة المنتزهات الحضرية منذ الثورة[26] مما ساهم في تدهورها بشكل كبير. ففي منتزه النحلي مثلا، وصلت درجة اللامبالاة الى قيام الموظفين بركن سياراتهم في المدخل الرئيسي المخصص للمشاة، على الرغم من وجود موقف كبير للسيارات أمام المدخل. هذه الممارسات اللا مسؤولة واللا حضرية من قِبَل القائمين على المنتزه والذين من المفترض ان يسهروا على احترام القانون الداخلي، تثير الدهشة والاستغراب.

علاوة على ذلك، ساهم سلوك المستخدمين في تدهور الحدائق العامة في تونس، وهي ظاهرة تفاقمت كذلك بعد أحداث

[25] تتصرف الوكالة في منتزه النحلي في اريانة وفرحات حشاد في رادس والمروج.

[26] Loukil,Basma. *Civilités et incivilités dans les parcs et jardins publics au Nord-Est de la Tunisie. Interactions entre gestionnaires et pratiques sociales, op. cit.,* p. 174.

2011. حيث تعرض منتزه النحلي لأعمال تخريب وسرقة وتلويث وحرق خاصة في المساحة المخصصة للتنزه وفي الغابة.

2.2. اشكاليات الري

غياب نظام ري داخل المنتزهات يعتبر أحد اهم العوامل المؤدية الى تدهورها حيث يلعب الماء دورًا أساسيًا في حفظ المساحات الخضراء وتحقيق الجانب الجمالي. فبسبب غياب الحلول المتاحة مثل الآبار والمياه المعالجة أو تعطلها في الكثير من المنتزهات، يضطر القائمون عليها الى استخدام مياه الشرب للري، مما يترتب عليه تكاليف كبيرة في فواتير المياه. وفي السنوات الأخيرة، توقفت الوكالة عن ري منتزه النحلي بماء الشرب، مما أثر سلبًا على الغطاء النباتي الذي كانت يضفي جمالية وخصوصية خاصة على المدخل الرئيسي الذي فقد الكثير من بريقه. وفي إطار السعي لوجود حلول لإشكاليات الري قام الديوان الوطني للتطهير في عام 2004 بمشروع ربط المياه المعالجة من محطة شطرانة بالشبكة الداخلية لمنتزه النحلي بتكلفة تقدر بـ1.5 مليون دينار[27]. لكن للأسف، لم يتم استغلال المنشأة الا لفترة وجيزة نظرا لوجود مشاكل تقنية. تعطل المنشأة الى هذا اليوم رغم ارتفاع تكلفة المشروع وعدم استغلالها للحفاظ على العناصر الطبيعية يثير

[27] دائرة المحاسبات، البرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية، ص. 88.

تساؤلات حول الحوكمة الرشيدة وحسن الإدارة والتصرف من قبل جميع الاطراف المتدخلة.

في سياق آخر، هناك العديد من الصعوبات التي ينبغي تسليط الضوء عليها فيما يتعلق بالوضع الراهن لمنتزه النحلي من أبرزها تعطل مشروع الترميم والصيانة الذي كان من المقرر أن ينطلق سنة 2018 والذي عرف العديد من التأجيلات الى حدود شهر مارس 2021 تاريخ بداية الاشغال. وخلال فترة المشروع، توقفت الأشغال في عدة مناسبات، تاركة المنتزه في حالة مزرية ومساهمة في تفاقم الوضع.

3. الانقطاع المتكرر لأعمال صيانة منتزه النحلي وإشكاليات التصرف

منذ سنة 2010 لم يتم القيام بتدخل لصيانة منتزه النحلي خلافا لما جرت عليه العادة اذ تقوم الوكالة بأشغال إعادة تأهيل بصفة سنوية عن طريق اللجوء الى الشركات الخاصة. ويعود غياب مثل هذه التدابيرإلى الإشكالية المتعلقة بالاستقرار الإداري داخل الوكالة والتغيير المتكرر للمسؤولين خاصة خلال الأربع سنوات الأخيرة حسب ما بينه لنا رئيس القسم بإدارة التجميل الحضري. ومن المحتمل ان يرجع عزوف الوكالة عن القيام بصيانة المنتزهات لانتظارها عملية تسليمها إلى السلطات المحلية.

في شهر جانفي 2021، قامت الوكالة أخيرًا بتوقيع عقد ترميم وصيانة مع شركة خاصة عن طريق طلب عروض. وشمل المشروع صيانة المباني مثل المقهى والمرافق الصحية واستبدال المقاعد التالفة بالإضافة إلى بناء غرف تغيير الملابس للملاعب الرياضية وغيرها. لكن للأسف، لم يتم ضم معدات اساسية مثل شبكة الكهرباء والفضاء المخصص لألعاب الأطفال في خطة الأعمال. وبلغت الميزانية المخصصة لهذا العمل حوالي 784.000.000 دينار[28] تم تمويلها من الأرصدة المتخلدة للسنوات السابقة.

انطلقت الاشغال في مارس 2021 وكان من المتوقع أن تكتمل في غضون 180 يومًا؛ لكن على الرغم من مرور أكثر من عامين، لا يزال المنتزه حضيرة غير منتهية. فقد شهدت الاعمال توقفا لفترات طويلة ومتكررة، وفقًا للتقرير التي امدتنا به الوكالة، حيث تم تعليق الاشغال لأول مرة في شهر أوت 2021 تلاه تعليق ثان في نوفمبر 2021. ووفقًا للتقرير نفسه، كان من المقرر استئناف الأعمال في سبتمبر 2022 إثر مراسلة قامت بها الوكالة تدعو فيها الشركة المسؤولة لاستكمال الاشغال لكن الأخيرة لم

[28] بعد طلب انفاذ إلى المعلومة، زودتنا الوكالة الوطنية لحماية المحيط بملف يحتوي على الوثائق المتعلقة بمشروع ترميم وصيانة منتزه النحلي، صفقة رقم: 2020/05.

تستجب لطلب الوكالة متحججة بالمشاكل المالية التي تمر بها علما وان الوكالة قامت بين مارس 2021 وأفريل 2023 بتسديد دفوعات على أربعة أقساط بمبلغ إجمالي قدره 503193.429 دينارًا، أي 64.18٪ من إجمالي تكلفة الأشغال. ويشير التقرير إلى أنه عند استنفاذ جميع الحلول الودية مع الشركة المعنية التي تستمر في عدم احترام الآجال المحددة والتي لم تنجز الا 64.22٪ فقط من المشروع، ستضطر الوكالة إلى اتخاذ الإجراءات القانونية وفقاً للإجراءات المعمول بها في المناقصات العامة. لكن الى حد كتابة هذه الأسطر، لم تتخذ الوكالة بعد أي إجراء ضد الشركة (وفقًا للمادتين 33 و34 من كراس الشروط)، مما يثير التساؤل حول شفافية عمل الوكالة وحسن تسييرها للمشاريع وتصرفها في المال العام، وهنا تأتي الحاجة إلى إنشاء آليات المساءلة ودعم الشفافية داخل الوكالات البيئية والوطنية بشكل عام.

وقد لاحظنا خلال عملنا وخلافا لما هو متوقع ان منتزه النحلي يعاني كغيره من المنتزهات من نقص في الصيانة الدورية والشاملة رغم أهميته العالية. فالاعتمادات المخصصة لا تكفي لتغطية النفقات الضرورية، كما أن سوء استغلاله حال دون خلق موارد إضافية لتغطية النفقات. حاليًا، لا يوجد إطار

تعاقدي يضمن تدخلًا أسبوعيًا أو شهريًا لصيانته. في المقابل، تتمتع المنتزهات الكائنة في الأحياء المترفة مثل منتزه سيدي بوسعيد ومنتزه العابدين بمعاملة تفضيلية وتخضع لصيانة خاصة[29]، بفضل التدخل السريع من قبل الشركات الخاصة في حالة وقوع أي عطب أو اتلاف. حيث تحرص وزارة البيئة والتنمية المستدامة على دعم البلديات التي تدير مثل هذه المنتزهات بالموارد البشرية والمالية اللازمة لضمان صيانتها والمحافظة عليها[30].

وتكشف التباينات في أساليب الإدارة والتصرف في المنتزهات عن غياب المساواة فيما بينها، وهي ظاهرة تعود الى مشروع المنتزهات الحضرية منذ انطلاقه. فبينما تستفيد بعض المنتزهات الحضرية من نمط إدارة مختلط يجمع تدخل الدولة والشركات الخاصة على حد سواء في عملية الصيانة، تضطر المنتزهات الأخرى للعمل تحت النمط المباشر أي بمواردها الخاصة مما يلزم السلطات المحلية بالتصرف لوحدها رغم محدودية مواردها[31]. وتعاني المنتزهات، التي تقع أساسًا في الأحياء

[29] Loukil,Basma. *Civilités et incivilités dans les parcs et jardins publics au Nord-Est de la Tunisie. Interactions entre gestionnaires et pratiques sociales, op. cit.,* p. 158.

[30] المرجع نفسه ص.175.

[31] Loukil Besma, Bettayeb Taoufik et Donadieu Pierre. « Les Modalités de gestions et d'entretien des parcs en Tunisie : Le cas de la région de Tunis », *op. cit.*, p. 4.

المهمشة والمناطق المحرومة من نقص في التجهيزات والصيانة والمراقبة والموارد البشرية المتخصصة[32]، مما يأدى إلى تدهورها وقد تصل الأمور أحيانا الى حد الغلق او الخوصصة[33].

الخاتمة

يعكس تدهور الحدائق الحضرية بما في ذلك منتزه النحلي، وجها من وجوه أزمة الاستراتيجية البيئية التي تمر بها تونس والتحديات التي يواجهها البرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية. كما أنه شاهد على الاشكاليات المرتبطة بالسياسات العمرانية العاجزة على احتواء المساحات الخضراء وحمايتها، وهو بمثابة الأمر الذي يحول دون تحقيق جودة الحياة للمواطنين.

فالسلطة السياسية لا تعتبر الولوج إلى الفضاء الطبيعي داخل النسيج الحضري حقًا مدنيًا أساسيًا، على الرغم من أنه مستمد مباشرة من الحق في المدينة[34]. في المقابل فإن الحركات الاجتماعية التي ظهرت بعد ثورة 2011 والتي حملت العديد من المطالب البيئية لم تولي اهتماما خاصا للقضايا المتعلقة

[32] دائرة المحاسبات، البرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية، ص. 89.

[33] Loukil, Basma. *Civilités et incivilités dans les parcs et jardins publics au Nord-Est de la Tunisie. Interactions entre gestionnaires et pratiques sociales, op. cit.,* p. 165.

[34] Ben Medien, Olfa. « Le droit à la nature dans la commune de l'Ariana. Les espaces verts et naturels, quelles participations, équité et inclusion ? », *Al-Sabil : Revue d'Histoire, d'Archéologie et d'architecture maghrébines* [En ligne], n°13, année 2022, pp. 1-18. 3 URL : http://www.al-sabil.tn/?p= 9324

بالمساحات الخضراء والمنتزهات الحضرية، خاصة فيما يتعلق بغياب المساواة على مستوى التوزيع والتصرف بين مختلف المدن والأحياء. وربما يرجع هذا الامر الى اعتبار الفضاء الطبيعي قضية ثانوية وليست من الأولويات مقارنة بالمسائل الحارقة التي فرضت نفسها وهو بالأمر الحتمي في ظل انعدام الحد الأدنى لحفظ كرامة المواطن. ولكن ربما من الضروري اليوم توجيه الوعي المجتمعي الى أهمية المطالبة بالحق في فضاء طبيعي لما يؤديه من وظائف هامة كالوظائف البيئية والإيكولوجية والاجتماعية والمجتمعية والصحية[35].

ويقدم عمل بسمة لوكيل نظرة ثاقبة على غياب المساواة في إنشاء وتهيئة المساحات الخضراء في منطقة الشمال الشرقي وهي المنطقة الجغرافية التي قامت بدراستها. حيث نجد ان 52.6٪ من الحدائق في هذه المنطقة تقع في ولاية تونس، وتتركز 65٪ منها في المركز والأحياء الثرية. في المقابل يعد عدد المساحات الخضراء ضعيف في الضواحي والاحياء والمناطق المهمشة رغم الكثافة السكانية العالية. هذه المعطيات تسلط الضوء على التفاوت في الولوج إلى المساحات الخضراء، وبالتالي المزيد من

[35] Chen, Shuolei, "Exploring Park Quality in Urban Setting with Environmental Justice, Alternative Measurements, and Social Interaction" (2020). *All Graduate Theses and Dissertations*. 7789. https://digitalcommons.usu.edu/etd/7789

التفاوتات الاجتماعية والبيئية. ومن الضروري اليوم التعامل مع هذا الواقع بأكثر جدية وإعطاء المساحات الخضراء أهمية أكبر داخل النسيج العمراني الذي لا ينفك يتوسع على حساب المناطق الخضراء مع المطالبة بتوزيع منصف وسياسة تصرف عادلة تضمن جودة كل المنتزهات وتكريس حق كل المواطنين في بيئة سليمة وصحية والحق في فضاءات ترفيهية طبيعية قريبة من مجالهم السكني وذلك بغض النظر عن مكان إقامتهم أو وضعهم الاجتماعي والاقتصادي.